

Distr.: Limited  
10 October 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا

خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني

المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل

فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان السياسي التالي:

الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل

فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤

الديباجة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في الأمم المتحدة في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤<sup>(١)</sup>، نؤكد من جديد التزامنا بالهدف الرئيسي لبرنامج عمل فيينا المتمثل في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها غير الساحلي النائي والمعوقات الجغرافية بطريقة أكثر اتساقا ونحن نلتزم جماعيا بتعزيز التعاون في سياق التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية.

(١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.



٢ - ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال والسريع لبرنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢)</sup> والذي يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٣)</sup>، واتفاق باريس<sup>(٤)</sup> وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٥)</sup> وكذلك مع الأطر الدولية الأخرى مثل الخطة الحضرية الجديدة<sup>(٦)</sup>. ويُعزّز التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل فيينا بصورة متبادلة ويتسم بأهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣ - ونشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - ونحن ملتزمون في سعينا بالمساعدة في تحويل البلدان النامية غير الساحلية إلى بلدان مترابطة براء؛ ويجب علينا من أجل تحقيق ذلك أن نجتمع في شراكات دائمة وشفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة تقوم بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائهما في التنمية، وكذلك مع طائفة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والشباب. ونؤكد من جديد كذلك أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان إسهاماً حاسماً في إنجاز برنامج عمل فيينا.

٥ - ونسلم بأهمية وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، على أساس حرية المرور العابر والمسائل الأخرى ذات الصلة، وفقاً لقواعد القانون الدولي المنطبقة.

### استعراض وتقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات

٦ - نحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل فيينا<sup>(٧)</sup> وننوه بالمساعي العديدة التي تبذل على جميع المستويات من جانب البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، بدعم من الشركاء في التنمية والتقدم المحرز منذ عام ٢٠١٤، استناداً إلى برنامج عمل ألماني<sup>(٨)</sup>. وفي الوقت نفسه، لا تزال نشعر بالقلق من أن التقدم المحرز ليس كافياً كي تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من إنجاز أهداف برنامج عمل فيينا وتحقيق التنمية المستدامة. ونلاحظ مع القلق أن ثلث سكان البلدان النامية غير الساحلية لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، وأن انتشار انعدام الأمن الغذائي من الدرجة المتوسطة إلى الشديدة

(٢) القرار ١/٧٠.

(٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٤) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٥) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٦) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٧) A/74/113.

(٨) برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (تقرير المؤتمر الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإماتية الدولية، المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماني، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول).

لا يزال قائما، وأن متوسط مؤشر التنمية البشرية للبلدان النامية غير الساحلية يتخلف عن المتوسط العالمي وأن النمو الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية المنخفض خلال الفترة قيد الاستعراض.

٧ - ونثني على البلدان النامية غير الساحلية التي استوفت معايير الرفع من فئة أقل البلدان نموا.

٨ - ونذكر أن أحد التحديات الأساسية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية يتمثل في الافتقار إلى بيانات موثوقة ومنظمة يُستشهد بها في وضع السياسات وضمان المتابعة، بما في ذلك فيما يتعلق ببعض الأهداف المحددة لبرنامج عمل فيينا.

٩ - ونوه بالتقدم الذي تحوزه البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في التصديق على اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقية كيوتو المنقحة<sup>(٩)</sup>، واتفاقية النقل البري الدولي<sup>(١٠)</sup> والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة. غير أننا نلاحظ أن ثمة حاجة إلى قيام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بالتنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات والاتفاقات.

١٠ - ونرحب بالتطورات الأخيرة بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر في بناء ممرات النقل العابر والممرات الاقتصادية. ويُحرز تقدم في الحد من وقت السفر وما يتصل به من تكاليف على طول الممرات، مما يقلل إلى حد بعيد من الوقت المنفق على الحدود وفي النقاط المتعددة الوسائط.

١١ - ويحرز تقدم في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية نحو توسيع وتحسين السكك الحديدية، والطرق البرية، والموانئ، والنقل الجوي والطرق المائية الداخلية. وتُستكمل بعض الوصلات الناقصة ويعزز التكامل الإقليمي، غير أن مستوى الترابط المحدود للبلدان النامية غير الساحلية لا يزال يمثل إحدى العقبات الرئيسية في وجه تعزيز التكامل التجاري.

١٢ - ونلاحظ أن البنى التحتية في البلدان النامية غير الساحلية المتعلقة بإنتاج خدمات الطاقة الحديثة والمتجددة والإمداد بها ونقلها وتوزيعها تُوسع وتُحسّن. بيد أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان البلدان النامية غير الساحلية لا يتمكنون حتى الآن من الحصول على الكهرباء والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية لا تزال كبيرة. وتتسم وتيرة إنجاز مشاريع الطاقة بالبطء الشديد.

١٣ - ونسلم بأن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية يزداد. غير أننا نلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه معوقات كبرى تشمل الثغرات في البنى التحتية والتكلفة المرتفعة نسبيا لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في الحصول على الكابلات البحرية.

١٤ - وتشمل التحديات الكبرى فيما يتعلق بإقامة البنى التحتية الموارد المالية المحدودة المتاحة لسد الثغرات الكبيرة في تمويل البنى التحتية، والافتقار إلى القدرة على إقامة مشاريع البنية التحتية الناجحة تجاريا، والتكنولوجيات المحدودة والافتقار إلى بنى تحتية قادرة على الصمود.

(٩) بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2370, (No. 13561).

(١٠) الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي (United Nations, *Treaty Series*, (vol. 1079, No. 16510).

١٥ - ورحب بالجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لزيادة مشاركتها في التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال إدماج التجارة في استراتيجياتها الوطنية وتحديث سياساتها المتصلة بالتجارة. غير أننا نلاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه صعوبات أكبر من تلك التي تواجهها البلدان الساحلية في توسيع نطاق التجارة الدولية. ولا تزال القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية محدودة بسبب ارتفاع تكلفة التجارة، التي تعادل ضعف التكلفة التي تتحملها بلدان المرور العابر النامية. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق أن حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية تنخفض وحصتها من الصادرات العالمية للسلع تتناقص، في حين يزداد مجموع قيمة الواردات من السلع.

١٦ - ويساورنا القلق من أن معظم صادرات البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تتركز بشدة على عدد قليل من السلع الأولية وأن قطاع السياحة لا يزال يهيمن على الصادرات من الخدمات. ويفاقم الافتقار إلى التنوع في صادرات البلدان النامية غير الساحلية ضعفها تجاه التقلب المفرط في الأسعار والصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية.

١٧ - ونلاحظ عدم توافر تمويل التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. ونؤكد مجدداً أن التجارة الدولية تشكّل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والحدّ من الفقر وأنها تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

١٨ - ونلاحظ مع القلق عدم توافر إمكانية الحصول على رأس المال للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما فيها المشاريع المملوكة للنساء والشباب، مما يؤثر في مجمل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية ونموها الاقتصادي. ونشعر بالقلق كذلك من أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال خلف الركب في جاهزيتها للتجارة الإلكترونية.

١٩ - ونسلم بتزايد مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الإقليمية ودون الإقليمية، واتفاقات ومبادرات تيسير النقل والمرور العابر الرامية إلى تعميق التكامل الإقليمي، مما يعزز الترابط بين البنى التحتية وييسر حركة البضائع عبر الحدود. وتتعقد البلدان النامية غير الساحلية اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التجارة والنقل والمرور العابر مع البلدان المجاورة لها. وفي هذا الصدد، نحيط علماً ببدء نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٠ - ونشعر بالتشجيع إزاء الدلائل على أن توسيع نطاق التعاون في مجالات مثل الاستثمار، والبحث والتطوير، والسياسات الداعمة للتنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي يحدث سواء فيما بين البلدان النامية غير الساحلية أو بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المجاورة لها.

٢١ - ومنذ عام ٢٠١٤، يضع العديد من البلدان النامية غير الساحلية التحول الاقتصادي الهيكلي في صلب خطته الإنمائية الوطنية وهي تعتمد استراتيجيات لتنويع وتحديث اقتصاداتها، وتصنيعها، وتشجيع صادراتها وتنمية القطاع الخاص فيها، ولكن البلدان النامية غير الساحلية لا تحرز إلا تقدماً محدوداً نحو تحقيق التحول الهيكلي، ولا تزال قدرتها في مجالي الصناعة التحويلية والصناعة عموماً محدودة فيما يتعلق بإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، حتى أن بعض البلدان النامية غير الساحلية تبدي علامات على تقليص النشاط الصناعي في اقتصاداتها.

٢٢ - ونقدر الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لدعم تنمية القطاع الخاص ونشدد على أن البيئة القانونية والتنظيمية المؤاتية للقطاع الخاص المحلي هي أحد أهم الاحتياجات لتعزيز النمو

الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد، وإنشاء قاعدة صناعية، وجذب الاستثمارات وإحداث التحول الهيكلي.

٢٣ - ونعرب عن القلق إزاء القدرات التكنولوجية المحدودة، وانخفاض كثافة التكنولوجيا ومستوى اقتنائها وانخفاض الاستثمارات في البحث والتطوير في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٤ - والبلدان النامية غير الساحلية معرضة بشدة للآثار الضارة لتغير المناخ وهي لا تزال تتضرر بشدة من جراء التصحر، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف وانحسار الأنهار الجليدية. ونحن نشعر بالقلق إزاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور في البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك تأثيرات الكوارث التي تحدث في بلدان المرور العابر على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية.

٢٥ - ونلاحظ أن عدم كفاية الموارد المالية المتاحة وتدني مستوى القدرات يندرجان ضمن أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة.

٢٦ - ونسلم بأنه يتعين على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر أن تحشد بفعالية موارد كافية من مصادر محلية وخارجية، من كلا القطاعين العام والخاص، من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً فعالاً. ونسلم بأهمية وضع استراتيجيات متماسكة للتنمية المستدامة تتولى فيها الدول الإمساك بزمام الأمور وتكون مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة. ونلاحظ أن متوسط الإيرادات الضريبية في البلدان النامية غير الساحلية ليس كافياً لتلبية الاحتياجات الإنمائية. ونعرب عن القلق من أن التدفقات المالية غير المشروعة تؤثر تأثيراً سلبياً في تعبئة الموارد المحلية وفي استدامة المالية العامة في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٧ - ونثني على زيادة الاهتمام الدولي الذي يولي للبلدان النامية غير الساحلية منذ اعتماد برنامج عمل فيينا، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى تجديد وتعزيز الشراكات لمصلحة تنمية البلدان النامية غير الساحلية. ونرحب بأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية تزداد بالقيمة الحقيقية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال يتركز في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية. ونعرب أيضاً عن القلق إزاء استمرار الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، مما يشكل عائقاً أمام نموها الاقتصادي.

### دعوة إلى اتخاذ إجراءات من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا

٢٨ - إذ نلاحظ التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها في تنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ندعو إلى اتخاذ إجراءات في المجالات الأساسية التالية.

٢٩ - ونشدد على الحاجة إلى جمع البيانات اللازمة لرصد الأهداف المحددة لبرنامج عمل فيينا ولنلتزم بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية لتعزيز نظمها الإحصائية الوطنية.

- ٣٠ - وملتزم باتخاذ إجراءات معجلة ومحددة الأهداف لإزالة جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان والتمتع بها.
- ٣١ - ونشدد على أهمية تعبئة الموارد الكافية للتعبئة بتنفيذ برنامج عمل فيينا ودعم البلدان النامية غير الساحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠.
- ٣٢ - وندعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب جميع الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة من أجل تحسين النقل العابر بطريقة تتناسب مع أهدافها التجارية والإنمائية.
- ٣٣ - ونبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تنظر في تعزيز الأخذ بنهج الممرات من أجل تحسين التجارة والنقل العابر. وندعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى بذل جهود إضافية للتقليل من وقت السفر على طول الممرات واعتماد نهج متكامل ومستدام لإدارة ممرات النقل الدولية من أجل تجنب الازدواجية في الجهود، وإلى تعزيز الترابط الإقليمي والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص الاقتصادية المرتبطة بتلك الممرات.
- ٣٤ - وندعو منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى أن تقدم، في حدود ولايتها، الدعم في مجالي السياسة العامة والدعم التحليلي والتقني من أجل إنشاء الممرات وتشغيلها وإدارتها.
- ٣٥ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على أن تدمج إنشاء البنى التحتية الوطنية والعابرة للحدود في مجال النقل وتحسينها وصيانتها في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.
- ٣٦ - وندعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى أن تقوم، بدعم من شركائها الإنمائيين والتجارين، بإنشاء بنى تحتية في مجال النقل تتسم بالتكامل على الصعيد الإقليمي، والاستدامة، ومقاومة المناخ والكوارث وباستكمال الوصلات الناقصة من أجل خفض تكلفة مزاوله الأعمال التجارية وزيادة التجارة بين بلدان المنطقة.
- ٣٧ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تهيئة بيئة مؤاتية لعمليات الاستثمار والبنى التحتية المستدامة للقطاعين العام والخاص.
- ٣٨ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على توسيع وتحسين البنى التحتية للإمداد بالكهرباء ونقلها وتوزيعها، بما في ذلك اجترار حلول خارج نطاق الشبكة، وعلى التعجيل بإعداد مشاريع الطاقة، لا سيما مصادر الطاقة المتجددة مع الاعتراف بدور جميع مصادر وتكنولوجيات الطاقة في مزيج الطاقة، وعلى زيادة المشاريع المتعلقة بالموصلات العابرة للحدود وعلى تحسين سبل الحصول على الطاقة المفضية إلى التحول وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة والحديثة.
- ٣٩ - وندعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى التعاون إلى إنشاء البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها وخدماتها بدعم من الحكومات، والقطاع الخاص، والشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية. ويتعين معالجة الفجوات الرقمية الكبيرة بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتقدمة.

٤٠ - وندعو الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تقديم الدعم التقني إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل صياغة وتنفيذ مشاريع إنمائية ناجحة تجارياً في مجالي البنى التحتية والنقل.

٤١ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على أن تواصل وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تنويع هيكل صادراتها وإضافة قيمة إلى صادراتها من أجل توسيع نطاق مشاركتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة.

٤٢ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على أن تقوم، بدعم من شركائها في التنمية والتجارة، بتخفيض تكاليف التجارة "قبل الحدود" عن طريق تحسين شبكات النقل والإجراءات الجمركية، وكذلك عن طريق تطبيق الحلول المستندة إلى التكنولوجيا وحلول تكنولوجيا المعلومات لتسريع عجلة التجارة الدولية.

٤٣ - ونؤكد من جديد أهمية اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في التصدي لارتفاع تكاليف التجارة والنقل العابر وندعو إلى التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق من جانب جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تسارع إلى الإبلاغ عن احتياجاتها من المساعدة التقنية. وندعو أيضاً الشركاء في التنمية والمنظمات ذات الصلة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية.

٤٤ - وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز وصول الصادرات من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق، باستثناء الأسلحة والعتاد الحربي. وندعو أيضاً الشركاء في التنمية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتنويع صادراتها، بما في ذلك من خلال دعم استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالصادرات وسياساتها التجارية.

٤٥ - وندعو الشركاء في التنمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز تمويل التجارة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتشجيع برامج تيسير تمويل التجارة.

٤٦ - ونشدد على الإمكانيات المتاحة للبلدان النامية غير الساحلية لتسهيل اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ولزيادة قدراتها التجارية وارتباطها عن طريق تعزيز الصلات الإنتاجية، ودعم تطوير سلاسل الإمداد داخل المنطقة، وتحسين نوعية اتفاقات التكامل الإقليمي وتنفيذها على نحو فعال.

٤٧ - وندعو منظومة الأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين والدوليين في التنمية وسائر المنظمات الدولية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في الاستفادة من الفرص التي توفرها المبادرات الإقليمية والتكامل الإقليمي.

٤٨ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على الترويج للحلول المبتكرة في قطاعات مثل الزراعة، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والمالية، والطاقة، والصحة، والمياه والصرف الصحي والتعليم، وللشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص من خلال الاستثمارات في التعليم وتنمية المهارات، بما في ذلك التعليم والتدريب في المجالات التقني والمهني والعالي، مع كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات. ونسلم بأن هذه الاستثمارات لازمة من أجل الحد من التقلبات

الاقتصادية، وتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة من العائد الديمغرافي، ومن أجل تحقيق التعلم مدى الحياة والتنمية البشرية على أوسع نطاق.

٤٩ - وندعو البلدان النامية غير الساحلية إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرات القطاع الخاص، وكذلك تحسين الحوكمة الاقتصادية والأنظمة الخاصة بالأعمال التجارية.

٥٠ - ونحن مصممون على بناء اقتصادات ومجتمعات في البلدان النامية غير الساحلية تتسم بالقدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، والكوارث والآثار الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي. ونحث الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية على دعم البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات الوطنية الطويلة الأجل لمواجهة تغير المناخ تمشيا مع أهداف اتفاق باريس وإلى استحداث الأدوات اللازمة لمنع ومكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف وانحسار الأنهار الجليدية، وكذلك إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والوقاية من مخاطر الكوارث والاستعداد لمواجهةها والتصدي لها، ونظم الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة.

٥١ - ونشجع الشركاء في التنمية على دعم البلدان النامية غير الساحلية في بناء القدرات المؤسسية والبشرية.

٥٢ - وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان التي تُرفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نموا في تنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية والنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكل من البلدان التي رُفعت أسماؤها من القائمة لفترة محددة وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وندعو الشركاء في التنمية إلى دعم الانتقال السلس.

٥٣ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قطاع الخدمات فيها وتعزيز الجهود التي تبذلها للاندماج في التجارة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، نشجع الشركاء الدوليين على توفير بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في سد الثغرات في الأطر القانونية والتنظيمية وتطوير المهارات الرقمية.

٥٤ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على وضع سياسات وطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وهيئة بنية تحتية مؤاتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وندعو الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لإنشاء أو تعزيز المراكز الوطنية والإقليمية لتنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٥ - ونرحب بصناديق التكنولوجيا والبحث القائمة التي أنشأها الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ونشجع المبادرات المماثلة الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في زيادة استخدام وتكييف التكنولوجيا.

٥٦ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على مواصلة إدخال تحسينات في البيئة التنظيمية للأعمال التجارية، وخاصة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ونحث أيضا على تعزيز الاستثمارات الدولية والمحلية في مجال البحث والتطوير في البلدان النامية غير الساحلية.

- ٥٧ - ونشجع البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز جهودها الرامية إلى زيادة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال الاضطلاع بإصلاحات في الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز أسواق رأس المال المحلية، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة لهذه الجهود وفقاً للأولويات الوطنية.
- ٥٨ - وندعو الشركاء في التنمية إلى تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية، مع أخذ جميع المصادر بعين الاعتبار. وفي الوقت نفسه، نشجع البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة بصورة أفضل من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل اجتذاب المزيد من التمويل من مصادر أخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومصادر تمويل أخرى.
- ٥٩ - ونشجع الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية وندعو البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى أن تسعى إلى تهيئة بيئة مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص.
- ٦٠ - وندعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة تقديم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية غير الساحلية، تمشياً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية.
- ٦١ - وندعو البلدان النامية والبلدان المتقدمة إلى أن تواصل دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفقاً لطرائق التعاون ذات الصلة.
- ٦٢ - ونرحب بإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وندعو جميع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدق على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشائه أو لم تنضم إليه بعد إلى القيام بذلك. وندعو الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى النظر في تقديم تبرعات إلى ميزانية مجمع التفكير.
- ٦٣ - وندعو منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، وكذلك جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إلى أن تواصل تقديم الدعم اللازم للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.
- ٦٤ - وندعو مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يواصل كفالة التنسيق في متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصد ذلك التنفيذ والإبلاغ عنه بفعالية.
- ٦٥ - وندعو الأمين العام أن يواصل تعبئة الموارد اللازمة لتمكين وحدة البلدان النامية غير الساحلية التابعة لمكتب الممثلة السامية من الوفاء بولايتها دعماً للبلدان النامية غير الساحلية.

### مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

- ٦٦ - ندعو الجمعية العامة إلى النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٢٤.